الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

د. بشير سعدوني– قسم التاريخ – جامعة الجزائر 02

ملخص

عرضت القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة في عدة دورات، و في كل مرة كانت تلقى دعما سياسيا عربيا واسعا أثر تأثيرا فعالا على المواقف الدولية، و عزز الطرح الجزائري المطالب بتطبيق حق تقرير المصير، و في نفس الوقت أحرج الفرنسيين و زاد من عزلتهم، فكان ذلك من العوامل التي زادت من دفعهم إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات لمناقشة القضية الجزائرية ، مناقشة جادة، أفضت إلى استفتاء تقرير المصير و الاستقلال.

RESUME

During the Algerian war of independence, the united nations had put the Algerian problem at the top of its agenda particularly during its annual meeting of UN .

Meantime, the Algerian crisis had found a very great support mainly among the newly independent Arab states. Also the Algerian struggle had pushed the French politicians and army to stop their hostility and agony against the Algerians who were determined to achieve their liberty and freedom with arms struggle of course, and the right of self determination.

At the end the French had understood that Algeria sooner or later will be an independent state, but this time they were pushed to sit around a negotiated table but again this time with their 'forced' own will.

And in the 18march 1962 both antagonist states; Algeria and France signed on the Evian accords, ending seven and half years of very violent war of independence.

مقدمة :

إذا كان معظم المسؤولين العرب لم يبدوا تحمسًا واضحًا ، و دعمًا حقيقيًا للثورة الجزائرية إبّان انطلاقتها ، فإن ذلك يعود لاعتبارات عديدة منها :

1. أنّ معظم البلدان العربية لم تنل بعد سيادتها الكاملة، و ما تزال الجيوش الأجنبية رابضة على أراضيها تهدد استقلالها.
2. التهديد الذي تطلقه فرنسا ضدّ كل من يبدي عطفًا أو مساندة للقضية الجزائرية ، باعتبارها حسب وجهة نظرها ، قضية فرنسية داخلية لا يحقّ لأي كان التدخل فيها.
3. جهل الكثير من العرب بواقع الجزائر و ممارسات فرنسا بها، بسبب الطوق المتعدد الأوجه المضروب عليها لفصلها عن امتدادها العربي الإسلامي.
4. عدم التأكد من إمكانية قدرة الشعب ، ضعيف، محاصر، اعزل محدود الإمكانات المادية و البشرية من تحقيق نصر على قوة عظمى يؤازرها الحلف الأطلسي .

لكن هذا الواقع أخذ في التحول التدريجي لصالح القضية الجزائرية ، و بدأ التعاطف معها ، بفضل الانتصارات المتلاحقة التي اخذ الجزائريون يحققونها ميدانيًا ، و الانتشار الواسع للممارسات غير الإنسانية التي يقوم بها الجيش الفرنسي ، و ضغط الشعوب العربية على حكوماتها لدفعها للعمل لصالح الثورة الجزائرية .

فبرز الدعم العربي جليًا ، و أخذ صورًا و أشكالاً متعددة و سنتناول في هذه الدراسة الدعم في المحافل الدولية ، و بالتحديد في هيئة الأمم المتحدة .

عرضت القضية الجزائرية لأول مرة على هذه الهيئة خلال الدورة العاشرة للجمعية العامة، أي بعد عام فقط من اندلا ع الثورة، فقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر- نوفمبر 1955) و بالتحديد في 30 سبتمبر بأغلبية 28 صوتا ضد 27، و امتناع خمسة أعضاء إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها [1].

و لكن المنظمة عادت، فقررت في 23 نوفمبر من نفس السنة، و في نفس الدورة سحب القضية الجزائرية من جدول أعمالها و أجلت إلى الدورة الحادية عشر باقتراح عام[2]، و مع ذلك لم تيأس الدول العربية (المملكة العربية السعودية، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، العراق) و غيرها من الدول الإفريقية والأسيوية، فواصلت هذه الدول جهودها، حيث عقدت ما بين 2 ماي و 13 جوان 1956 سلسلة من الاجتماعات بلغت ثلاثة عشر اجتماعا في كواليس الأمم المتحدة انتهت يوم 1 أكتوبر 1956 بتقديم طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للجمعية العامة العادية و قبل الطلب، و سجلت القضية الجزائرية من جديد يوم 15 نوفمبر 1956[3]، و دافع ممثلو الدول العربية عن القضية الجزائرية دفاعا كبيرا منهم الرئيس الحبيب بورقيبة[4]الذي استنكر المواقف الفرنسية، و لجوء الأمم المتحدة إلى الكيل بمكيالين في القضايا الدولية، ملحا على ضرورة معالجة القضية الجزائرية بالطرق السلمية، مقدما العديد من الاقتراحات لتحقيق ذلك.

أما رئيس الوفد المغربي السيد أحمد بلا فريج فقد طالب بالسعي الحثيث لإيجاد تسوية شاملة للمأساة الجزائرية المتعاظمة، كما أوضح بأن الشعب الجزائري محروم من أبسط حرياته، كحرية التعبير و الاجتماعات، و من حق الجولان في بلاده، و أكد أن " النظرية القائلة بأن الجزائر جزء من الراية الفرنسية إنما هي و هم " [5].

أما ممثل وفد الأردن، الذي تلقى تعليمات من حكومة بلاده بضرورة مناصرة القضية الجزائرية، و السعي لعرضها على مجلس الأمن، فقد دافع أيضا عن هذه القضية[6].

و قد قررت حكومة جي مولي Guy Mollet الفرنسية ألا تقاطع هذه الدورة، عكس ما حدث في الدورة السابقة، فأرسلت وفدا رفيع المستوى ليشارك في المناقشات و الوقوف في وجه القضية الجزائرية و مؤيديها[7].

و نتيجة لكل ذلك، و رغم تعنت الوفد الفرنسي، و رفضه الإقرار بالقضية الجزائرية، فإن الجمعية العامة تبنت مشروع القرار التالي:

" إن الجمعية العامة قد استمعت إلى جميع البيانات التي أدلى بها المندوبون، وناقشت قضية الجزائر، و نظرا لأن الحالة في الجزائر تسبب كوارث و خسائر في الأرواح، تعبر عن أملها في روح التعاون للوصول إلى حل سلمي، ديمقراطي، عادل بواسطة الوسائل المناسبة، وطبقا لمبادئ الأمم المتحدة"[8].

إن هذا القرار عد، وقتها انتصارا كبيرا للقضية و الدبلوماسية الجزائرية، "رغم أن الوفد الفرنسي لم يشارك في الاقتراع للاحتفاظ بموقفه فيما يتعلق بالأهلية"[9] إذ لأول مرة منذ أكثر من قرن و ثلث يقر العالم رسميا، بوجود شعب- الشعب الجزائري – يدافع عن حقه المشروع في تقرير المصير و التحرر.

و إذا كان الفضل في ذلك يعود إلى الثورة، و الانتصارات العسكرية التي تحققها يوميا، فإن الخطاب العربي ساهم مساهمة فعالة في التعريف بهذه القضية و عدالتها.

أ. **الدورة الثانية عشرة:**

رغم مصادقة الدورة الحادية عشرة على لائحة أكدت فيها على ضرورة إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية، فإن فرنسا ظلت تماطل، و تتذرع بالحجج الواهية، الأمر الذي دفع بالعرب إلى تكثيف نشاطهم الدبلوماسي للتصدي للمراوغات الفرنسية، و في هذا الإطار و قبل بداية الدورة الثانية عشر، أي في 30 مارس 1957 وقعت كل من تونس والمغرب معاهدة في الرباط تعهدتا فيها بالسعي لإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية[10].

كما قام مندوبو الدول العربية بنشاط حثيث و مكثف، خلال هذه الدورة، لفضح الممارسات الفرنسية الاستعمارية في الجزائر، من هؤلاء المندوب التونسي السيد المنجي سليم الذي تولى الرد على الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الفرنسي PINEAU و الذي وجه فيه تحذيرا للأمم المتحدة بأن لا تتدخل في قضية الجزائر التي هي- حسب زعمه – قضية فرنسية داخلية، و قوله بأن وجوده في هذه الجلسة ما هو إلا مجاملة للأمم المتحدة، وليس اعترافا لها بالتدخل في الشؤون الداخلية الفرنسية[11].

كما ألقى ممثل ليبيا في الأمم المتحدة السيد علي الحربي خطابا مطولا أمام الوفود المشاركة وصف من خلاله الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر بالحرب الاستعمارية، مكذبا ما تسميه فرنسا ب" عمليات التهدئة " واصفا ممارساتها بأكبر الحروب الاستعمارية، كما طلب – علي الحربي – فرنسا بضرورة التخلص من ثلاث اعتبارات ليست لها أي صلة بالواقع و هي:

أ. اعتبار الجزائر جزءا من التراب الفرنسي.

ب. إن جبهة التحرير الوطني لا تمثل الجزائر.

ج. المعمرون الفرنسيون ليسوا كلهم من أصل فرنسي، و لا يمكن أن يعيشوا مطمئنين في الجزائر المستقلة[12].

أما ممثل مصر السيد محمود فوزي فقد دافع عن عدالة القضية الجزائرية، و أشار إلى تضحيات الشعب الجزائري، و تصميمه على أن يعيش في ظل الكرامة و الحرية[13].

كما ألقى السيد يوسف هيكل السفير الأردني في واشنطن، و الذي مثل الأردن في هذه الدورة كلمة هاجم فيها السياسة الفرنسية الإجرامية، المتبعة في الجزائر، كما انتقد بشدة وقوف، ودعم الحلف الأطلسي للمستعمر الفرنسي، و شدد على ضرورة اعتراف فرنسا والأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في الحرية و الاستقلال[14].

أما السيد أحمد العراقي، ممثل المغرب بالأمم المتحدة، فقد بيّن بأن القضية الجزائرية لا تتطلب فقط مجرد إصلاحات، بل هي مشكل سياسي لا يمكن حله إلاّ بالاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره بنفسه[15].

و ألقى أحمد الشقيري خطابا مطولا باسم الوفود العربية و الآسيوية، و الإفريقية فضح فيه السياسة الفرنسية و مزاعمها المختلفة مفندا مقولة السيد " بينيو PINEAU " وزير خارجية فرنسا، بأن الجزائر أرض فرنسية[16]، مؤكدا كلامه بأدلة و براهين، و وقائع تاريخية، راجيا أن تصبح الجزائر في وقت قريب دولة مستقلة تحتل مقعدها المرموق في هذه المنظمة العالمية[17].

هذا النشاط المكثف أدى إلى مصادقة الجمعية العامة بالإجماع يوم 10 ديسمبر 1957 على اللائحة التالية:

" إن الجمعية العامة، بعد أن ناقشت القضية الجزائرية، و ذكّرت بقرارها السابق الصادر في 15 فيفري 1957 تعبر عن قلقها لتطورات الوضع، تسجل العرض المقدم من طرف المغرب الأقصى، و الرئيس التونسي لوساطتهما، و بذل

مساعيهما الحميدة لحل القضية، تعبر عن رغبتها في روح التعاون الفعال بأن تبدأ المحادثات، و باستخدام وسائل أخرى ودية قصد الوصول إلى حل، يتماشى مع أهداف و مبادئ الأمم المتحدة" [18].

ب. **الدورة الثالثة عشرة :**

استمر الفرنسيون في مناورتهم، و حربهم العدوانية ضد الشعب الجزائري مستغلين المهلة التي منحتهم إياها الأمم المتحدة لحسم القضية عسكريا لهذا وجهت يوم 16 جويلية 1958 أربعة وعشرون دولة من الكتلة الآفرو آسيوية منها عدة دول عربية هي (لبنان، مصر، السودان، المملكة السعودية، ليبيا، الأردن، العراق، تونس)، طلبا لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة القادمة للأمم المتحدة، مذكرة بما سبق و أن أتخذ من قرارات خلال الدورة الثانية عشر لصالح القضية الجزائرية،إلا أنه لم يسجل خلال هذه الفترة أي تقدم في تنفيذ القرارات المتخذة، بل بالعكس من ذلك، فإن العمليات الحربية قد تواصلت على نفس النمط، بل أكثر، مسببة آلاما، و خسائر بشرية متزايدة [19] .

و هكذا نوقشت القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية، رغم أن الوفد الفرنسي لم يشارك في المناقشة[20]، و قامت الوفود العربية بنشاط مكثف لإقناع الوفود المشاركة للتصويت لصالح لائحة تخدم القضية الجزائرية نصت على رغبة الأمم المتحدة في بدء محادثات بين الطرفين، و باستخدام الوسائل المناسبة الأخرى للوصول إلى حل طبقا لمبادئ الأمم المتحدة، و اعترافا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال[21].

وقد تمثل النشاط العربي بالخصوص فيما يلي:

قيام أحمد الشقيري باسم الوفود العربية باستعراض شامل لحيثيات القضية الجزائرية، مفندا المزاعم الفرنسية المستندة إلى حجة الاختصاص الداخلي التي تلجأ إليها فرنسا دائما لتعارض سلطة الأمم المتحدة، و ذكر بما سبق و أن اتخذته هذه

الهيئة من قرارات بشأن المشكل الجزائري، خاصة دعوتها إلى بدء مفاوضات بقصد الوصول إلى تسوية بموجب الميثاق الأممي و مبادئه[22].

كما أعرب الملك سعود **لداج همر شولد** سكرتير هيئة الأمم المتحدة، خلال لقاء جمعهما، عن مساندة العرب جميعا للقضية الجزائرية، مؤكدا له أن العلاقة السياسية بين العرب و فرنسا متوقفة على حل هذه القضية، حلا يعيد لأهلها العرب حريتهم و استقلالهم[23]

و لم يكتف سعود بهذا، بل أعلن عن موقف مشرف شجاع و هو أن العرب لن يكتفوا بإرسال المساعدات المالية لإخوانهم المجاهدين الجزائريين فقط، مقترحا عليهم (أي العرب) مقاطعة فرنسا اقتصاديا حتى تستجيب للمطالب المشروعة للجزائريين[24].

كما دافع عبد المنعم الرفاعي، ممثل الأردن، عن القضية الجزائرية، مؤيدا و مدعما المذكرة التي تقدم بها محمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة الجزائرية و مندوبها في هيئة الأمم المتحدة يوم 31 نوفمبر 1958 هذه المذكرة التي استنكرت موقف فرنسا الرافض للمفاوضات، و مطالبة الهيئة الدولية بإجبار فرنسا على وقف عدوانها الاستعماري في الجزائر، وذلك بالدخول في المفاوضات التي تؤدي إلى حلّ عادل للقضية الجزائرية[25].

أما ممثل تونس و المغرب فقد ألقيا خطابين أظهرا عدالة القضية الجزائرية، وحق الشعب الجزائري المشروع في الحرية و الاستقلال، هذا الحق الذي تتنكر له فرنسا، مفندين مزاعم فرنسا التي ما انفكت تجترها[26].

هذا الموقف من ممثلي البلدين الشقيقين ارتاح له الجزائريون كثيرا، و رأوا أنه يعبر بصدق عن واقع القضية الجزائرية، و يفضح ممارسات فرنسا في حق الجزائريين، وتنكرها المستمر لمطالبهم المشروعة التي أقرتها الهيئات الدولية، بما فيها هيئة الأمم المتحدة، لهذا وصفته المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، بأنه تأييد مطلق للقضية الجزائرية و " خطاب قومي " لصالح القضية العربية بأسرها[27]. بل أن نفس الصحيفة اعتبرت قرار الأمم المتحدة نصرا ديبلوماسيا

حقق ثلاثة أهداف هي : الاعتراف بحالة الحرب في الجزائر، الاعتراف بالحكومة المؤقتة، الاعتراف بالحق في الاستقلال[28].

ج. **الدورة الرابعة عشرة :**

انعقدت هذه الدورة، بعد التصريح الذي أدلى به الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 والذي اعترف فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[29].

و أيضا، اثر قيام 22 حكومة آفرو-آسيوية بتوجيه رسالة إلى مجلس الأمن يوم 10 جويلية 1959 تذكره فيها بالوضعية الخطيرة التي يعانيها الشعب الجزائري، و المتمثلة في وجود أكثر من 4000 ضحية شهريا، و تعذيب للمسلحين من قبل الجيش الفرنسي، مشيرة إلى أن سياسة العمليات العسكرية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر تعد تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين، كما طالبت بالاهتمام بمصير حوالي 000 000 1 جزائر متشرد[30].

و هكذا تجندت الوفود العربية لإنجاح القضية الجزائرية في هذه الدورة حيث تبنت المشروع المقدم من طرف الباكستان و الذي نصّ على أن الجمعية العامة " تدعو الطرفين اللذين يهمهما الأمر إلى فتح محادثات لضبط الشروط اللازمة لتطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير في أقرب وقت ممكن، بما فيها شروط إيقاف القتال "[31].

و الواقع أن النشاط العربي لإنجاح هذه الدورة بدأ منذ شهر أوت 1959 حين قام السفير الأردني في واشنطن، يوسف هيكل، برفقة سفراء تسع دول عربية (ليبيا، مصر، السعودية، المغرب، تونس، لبنان، اليمن، العراق، الأردن، الكويت) بزيارة المستر هيرتر Hairture من كبار موظفي وزارة الخارجية الأمريكية، و سلمه مذكرة أعربوا فيها عن أملهم أن تمنح الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من التأييد للقضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر للأمم المتحدة المقبلة، و عن تطلعهم لقيامها بدور فاعل وجدي في إيجاد حل للقضية الجزائرية، و قد أعرب الممثل الأمريكي عن قلقه إزاء القتال الدائر في الجزائر، غير أنه لم يعد بشيء[32].

بقي أن نشير إلى أن المجهودات العربية في هذه الدورة كانت تنفيذا لقرار اللجنة

السياسية لجامعة الدول العربية المتخذ يوم 1959/09/07 ،و الذي أوصى بإجراء " اتصالات مع كافة أعضاء الأمم المتحدة لمؤازرة قضية الجزائر العادلة في الدورة القادمة للجمعية العامة " [33].

و خلال المناقشة تدخل مندوبو الدول العربية، فألقى مندوب تونس بيانا في اللجنة السياسية أوضح فيه جسامة الخسائر بسبب الحروب في الجانبين الفرنسي و الجزائري، وقال إن الفريقين متفقان على وجوب تمتع الجزائر بحق تقرير المصير، و إجراء محادثات لوقف القتال، و إنه يجب أن تقبل فرنسا التفاوض مع أعضاء الوفد الذي عينته الحكومة الجزائرية [34].

كما أكد أنه ليس بدعا أن تتفاوض الحكومة الفرنسية مع أحمد بن بلة و صحبه، فقد سبق أن اعتقلت فرنسا المرحوم محمد الخامس ملك المغرب السابق، ثم أفرجت عنه وتفاوضت معه[35].

أما مندوب تونس السيد المنجي سليم فقد أسهب في الحديث عن القضية الجزائرية، إذ تجاوز تدخله الساعة، فبين بأن الحالة في الجزائر ما تزال خطيرة، و لا يمكن أن تحل بالحرب، مذكرا بأن الحكومة الجزائرية قبلت حكم الشعب في ضبط مستقبل الجزائر السياسي، لهذا دعا إلى توسيع نطاق المحادثات مع الوطنيين الجزائريين، بحيث تشمل المشكلة السياسية إلى جانب مسألة وقف القتال، وفقا لما تطالب به حكومة الجزائر الحرة و أن يجرى الاستفتاء تحت رقابة دولية [36] .

مندوب مصر، محمود فوزي، أكّد لدى تدخله أن الجمهورية العربية المتحدة تساند الجزائريين في كفاحهم لاسترداد حريتهم و حقوقهم، و قال إنه بالرغم من القيود الأساسية التي تضمنها بيان الجنرال ديغول، فإن الحكومة الجزائرية قد أعربت عن استعدادها للدخول في مباحثات لمناقشة الشروط و الضمانات اللازمة لوقف إطلاق النار، و إنه يجب آلا تضيع هذه الفرصة لتحقيق السلام[37].

ولم يتخلف ممثل السودان عن التدخل لمناصرة القضية الجزائرية، فذكر بأن ديغول قد سلّم بالصيغة الدولية للقضية الجزائرية عندما اعترف بحق تقرير مصير الشعب الجزائري[38].

نفس الموقف عبر عنه ممثل المغرب حيث قال أنه ليس في الإمكان أن يضع الشعب الجزائري أسلحته بمجرد اعتراف فرنسا بحقه في تقرير مصيره، و زيادة على المتناقضات التي يشمل عليها بيان ديغول[39]، فإن تأويلات المسؤولين الفرنسيين تتناقض تماما مع بيان 16 سبتمبر [40].

و رأى ممثل العراق أن اتفاق الطرفين على مبدأ تقرير المصير ليس كافيا، إذ أنه ينبغي أن يتحصل الشعب الجزائري على ضمانات تخص الصيغة التي يطبق بها هذا المبدأ، و لذلك ينبغي الشروع فورا في المفاوضات بين الطرفين.

أما ممثل اليمن فرأى أنه على فرنسا أن تقبل المناقشة مع ممثلي الحكومة الجزائرية حول وسائل اختصار الفترة الانتقالية قبل الاستفتاء، مع ضبط ضمانات لممارسة جميع الحريات أثناء هذه الفترة، و الشروط الضامنة للحرية الكاملة عند الاستفتاء[41].

نفس الرأي، تقريبا، أبداه ممثل الأردن، عبد المنعم الرفاعي، الذي أعلن أن أي مشروع لحل القضية الجزائرية يجب أن يقوم على أسس الديمقراطية الصحيحة، و العدالة الواقعية، و أن يكون واضحا بعيدا عن الغموض، و أن حق تقرير المصير حق طبيعي، ولابد من إجراء مناقشة فعالة و حقيقية لضبط صيغ مناسبة تسبق التسوية و المتعلقة بإيقاف القتال، و إن الوفد الأردني عندما يتحدث عن قضية الجزائر، فإنه لا يتحدث عن قضية عربية فحسب، و لا عن قضية مناوئة للاستعمار، و إنما قضية تتعدى في أهميتها هذه الحدود " إنها قضية الحرية في أوسع معانيها، قضية الشجاعة و الشرف والكرامة"[42].

هذا الخطاب العربي الداعم للقضية الجزائرية كان له تأثيره الفعال على المواقف الدولية، فازداد عدد المؤيدين و المتعاطفين مع القضية الجزائرية، و انحسر حلفاء فرنسا، لهذا حين عرضت القضية للتصويت أيدتها 38 دولة و عارضتها

26 دولة، و امتنعت 17 دولة عن التصويت أغلبها كانت تصوت لصالح فرنسا مثل الأرجنتين، اللاووس، و غيرهما، فكان ذلك نصرا عظيما للجزائر ابتهج له الوفد الجزائري في الأمم المتحدة، و أصدر بلاغا بعد نهاية المناقشة أعلن فيه أن مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أثبتت، بصفة واضحة، عدالة الموقف، و وجاهة المطالب التي أعلنتها الحكومة الجزائرية،مشيرا إلى أنه لا يمكن وقف القتال دون " اتفاق بين الطرفين بشأن شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري "[43].

أما اللائحة المصادق عليها فقد تضمنت ما يلي:

" تدعو الطرفين اللذين يهمهما الأمر إلى فتح محادثات لضبط الشروط اللازمة لتطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير، في أقرب وقت ممكن، بما فيه شروط إيقاف القتال"[44] .

وقد عدت هذه اللائحة نجاحا باهرا ليس للجزائريين فحسب، بل أيضا للعرب، الذين بذلوا جهودا معتبرة للوصول إلى هذه النتيجة، فلأول مرة تصدر الجمعية العامة قرارا واضحا، يدعو صراحة إلى تقرير مصير الشعب الجزائري، و في أقرب وقت، يلقى موافقة دول كبرى، كروسيا، و الصين و اكرانيا، و امتناع أخرى كانت مقربة جدا من فرنسا مثل اليونان و ايرلندا، و فلندا و غيرها[45]، وهو ما جعل الصحافة الغربية تشن حملة شديدة ضد فرنسا منها صحيفة " واشنطن بوست " التي كتبت " إن إفريقيا الشمالية تسير إلى الأمام، أحبت فرنسا أم كرهت، و رضي ساستها أم لم يرضوا، إنه يتعين علينا، نحن الأمريكيين أن يكون ذلك السير في اتجاه التعاون و الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية [46].

د. الدورة الخامسة عشرة:

جاء انعقاد هذه الدورة بعد فشل محادثات **مولان**[47] و إصرار الطرف الجزائري على إجراء محادثات حقيقية تؤدي إلى استفتاء حقيقي و نزيه، و قد تقدمت أربع و عشرون دولة افريقية-آسيوية بمشروع لائحة تنص على ضرورة إشراف الأمم

المتحدة على استفتاء تقرير المصير، و حين لم تفز بأغلبية الأصوات أدخلت عليها تعديلات بحيث تم حذف الفقرة الرابعة التي تنص على إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، و أصبح نصها كالتالي:

" إن الجمعية العامة، لما كان الطرفان، الجزائري و الفرنسي، قد اتفقا على قبول مبدأ حق تقرير المصير تقرر".

أ. حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و استقلاله.

ب. الحاجة الماسة لإيجاد ضمانات لتنفيذ هذا الحق، على أساس احترام وحدة التراب الجزائري.

ج. و إن الجمعية العامة مسؤولة عن تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة"[48].

و تحصل المشروع المعدل على الأغلبية، أي 68 صوتا ضد 27، و امتناع 8 وفود عن التصويت، وهكذا سجلت القضية الجزائرية انتصارا سياسيا كبيرا بفضل الجهود والتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري خلال ثورته، و كذا بفضل الدور الهام الذي قام به ممثلو الدول العربية[49]و منهم: ممثل السودان الذي أكد في خطابه أنه على " ديغول " أن يعترف باستقلال الجزائر، و إلاّ فإن الجزائريين سيفرضون إرادتهم، و يجبرونه على الخروج من الجزائر مكللا بالعار[50].

أما رئيس الحكومة اللبنانية السيد صائب سلام فقد تناول في تدخله رفض الحكومة الفرنسية إجراء الاستفتاء الحر، الذي طالبت به الحكومة الجزائرية، و اعتبره مطلبا معقولا، و أكد أن من واجب الأمم المتحدة أن تضمن حرية الاستفتاء[51].

أما الملك الأردني حسين فقد أكد، في خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعمه للقضية الجزائرية التي هي أهم من غيرها، مطالبا بإيجاد حل مرض للجزائريين، مذكرا بمأساة الجزائريين، مفندا حجج فرنسا لرفض حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما لام الأمم المتحدة التي تكيل بمكيالين في القضايا

الدولية، مبرهنا على ذلك بموقفها من كوريا و المجر، و إهمالها لقضية الجزائر التي هي أهم من غيرها، مؤكدا أنه من حق الشعب الجزائري أن يقرر مصيره[52].

كما انتقد ممثل العراق السيد هاشم جواد مواقف الجنرال ديغول من القضية الجزائرية، مبينا أنه آن الأوان لكي تتخذ الأمم المتحدة موقفا أكثر إيجابية من المشكل الجزائري، مع ضرورة أن تضع هذه الهيئة برنامجا يساعد على تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري[53].

نفس الموقف، تقريبا، عبّر عنه الأمير الحسن، ولي عهد المغرب الذي أضاف أنه لا يجوز للهيئة أن تسمح بمواصلة الحرب في الجزائر[54].

كما ألقى الرئيس جمال عبد الناصر كلمة خصص جزءا هاما منها للتحدث عن القضية الجزائرية، ملفتا نظر المجموعة الدولية إلى تجاهل فرنسا التام لكل النداءات الموجهة إليها لحل هذه القضية، رغم الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومة المؤقتة الجزائرية من أجل الوصول إلى حلّ سلمي، مذكرا بتضحيات الشعب الجزائري التي فاقت المليون شهيد، حاثا الهيئة الدولية على القيام بواجبها لتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره على أساس استفتاء نزيه يتم تحت إشراف الأمم المتحدة و مراقبتها[55].

"نفس الامتعاض عبر عنه السيد فرحات عباس لدى تدخله في المناقشات بقوله: ستدخل حرب الجزائر غدا أول نوفمبر 1960 سنتها السابعة... و ستستمر الحرب في سبيل التحرر و الاستقلال، مع كل ما تجره في ذيلها من آلام و تضحيات ... و كان بالإمكان إعلان السادس عشر سبتمبر عام 1959 أن يكون أساسا لحل سلمي للصراع، و أن يكون عام 1960 سنة سلام"[56].

و هكذا نجد أن ممثلي كل الدول العربية الذين حضروا مناقشة القضية الجزائرية تنافسوا في الدفاع عنها، منتقدين تجاهل فرنسا الاستجابة لحق الشعب

الجزائري في الحرية و الاستقلال، مصرين على ضرورة منح هذا الشعب حقه الشرعي في تقرير المصير، وفق ما تنص عليه مبادئ هيئة الأمم المتحدة، بل أنهم حمّلوا الهيئة مسؤولية ما يحدث في الجزائر، ما دامت لم تتخذ موقفا حاسما لصالح القضية الجزائرية، و ظلت تكيل بمكيالين في القضايا الدولية.

كما أن هذه التصريحات كلها جاءت رافضة قيام فرنسا بالإشراف على الاستفتاء، وأصرت على أن يجري تحت إشراف الهيئة الدولية لعدم ثقتها في نزاهة فرنسا المعروفة بتزوير الانتخابات، و قد أقرت إدارتها بذلك عدة مرات منها اعترافها خلال انتخابات 1948 حيث قالت، " لم يكن الاختيار بين انتخابات حرة، و أخرى ملفقة، و لكن الخيار بين أن يزورها المصاليون أو الولاية العامة، فاخترنا الأمر الثاني " [57].

كما حذرت جريدة المجاهد من هذا التزييف فكتبت مقالا تحت عنوان لماذا نطالب بالضمانات في الاستفتاء قائلة " تزييف الانتخابات بالجزائر أمر معروف " مؤكدة أنّ ذلك من العوامل الأساسية التي دفعت الشعب الجزائري إلى حمل السلاح[58].

و عموما، فإن المواقف العربية المتخذة في هذه الدورة عززت موقف الوفد الجزائري، و ساعدت القضية الجزائرية كثيرا، و في نفس الوقت أحرجت فرنسا، و زادت من عزلتها الدولية [59].

هـ. الدورة السادسة عشرة:

ازدادت الثورة الجزائرية التهابا بعد الدورة الخامسة عشر لهيئة الأمم المتحدة فتصاعدت العمليات الفدائية في المدن بشكل مواز للعمليات العسكرية التي يقوم بها جيش التحرير الوطني، و كثف الجيش الفرنسي عمليات التمشيط اعتقادا منه أنه بإمكانه قمع الثورة، و دفع المجاهدين للاستسلام، لكن إجراءاته فشلت، و ظهر الانقسام و الانشقاق في صفوف جنوده و قيادته، كما ازداد التأيد

السياسي العالمي للثورة[60]، فاعترفت دول أخرى بالحكومة المؤقتة مثل: مالي، الكونغو ، تشيكوزلوفاكيا ، بلغاريا ، الباكستان .

كل ذلك أدى بالحكومة الفرنسية للدخول في المفاوضات من جديد مع الطرف الجزائري. في هذه الأجواء تقدمت دول الكتلة الإفريقية الأسيوية يوم 16 سبتمبر 1961 بلائحة جاء فيها: " إن ممثلي الدول الإفريقية الآسيوية، بعد أن عبروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر، و بعد أن لاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر عن البحث عن حل تفاوضي، سلمي، على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير و الاستقلال فإنهم يدعون الحكومة الفرنسية، و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لاستئناف التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير و الاستقلال، و ذلك في نطاق احترام وحدة و سلامة الوطن الجزائري "[61].

و قد تمت المصادقة على هذه اللائحة دون صعوبة تذكر، و دون أن يمتد حولها النقاش، كما كان الشأن في الدورات السابقة، بسبب التطورات التي حدثت في الموقف الفرنسي،و الخطوات الهامة التي قطعتها الثورة الجزائري، و تفهم الكثير من الدول لحيثيات هذه القضية إضافة إلى الدور البارز، و النشاط المكثف الذي بذله أعضاء الوفود العربية قبل و أثناء انعقاد هذه الجلسة لإقناع الجميع بضرورة تأييد اللائحة و التصويت لصالحها.

و من هؤلاء أحمد الشقيري، الذي ألقى خطابا شاملا باسم الجامعة العربية استعرض فيه، كعادته، حيثيات القضية الجزائرية، مبرزا استعداد الجزائريين للتفاوض بهدف الوصول إلى حل سلمي يعيد الحق لأهله، فاضحا المراوغة الفرنسية، و العراقيل التي تضعها في طريق المفاوضات، مقترحا تدابير عملية لإنجاح المفاوضات منها:

أ. الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري.

ب. الاعتراف بوحدة الوطن الجزائري.

ج. الشعب الواحد لا بد له من دولة واحدة.

د. احترام وقف إطلاق النار.

هـ. إطلاق سراح الزعماء الجزائريين.

و. معاملة السجناء و المعتقلين معاملة إنسانية[62].

هذا الخطاب في حقيقته ترجمة عملية لقرار جامعة الدول العربية المتخذ يوم 1961/9/19 والذي أوصى " ببذل المساعي لدى أعضاء الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول غير المنحازة و المجموعة الإفريقية الآسيوية وسائر الدول الصديقة، لاستصدار قرار من الأمم المتحدة يؤكد حق الجزائر الطبيعي المقرر في الاستقلال و السيادة، و وحدة الشعب والأراضي الجزائرية، و اتخاذ الوسائل الفعالة لممارسة هذا الحق "[63].

كما أنه يعبر بصدق عن رغبات الجزائريين، التي طالما أعلن عنها مسؤولوهم في خطب و تصريحات مختلف المناسبات، و لهذا ارتاح الجزائريون حكومة و شعبا لخطاب الشقيري.

كما ألقى محمد الفرا، رئيس الوفد الأردني، كلمة طالب فيها باستئناف المفاوضات مع الحكومة الجزائرية، خاصة و أن التجارب أثبتت لفرنسا أنه لا يمكن فرض حل معين بالقوة على الشعب الجزائري، و دعاها لاتخاذ خطوة جريئة و إجراء مفاوضات شريفة مع الحكومة الجزائرية، مؤكدا على مراعاة وحدة التراب الجزائري[64].

و هو بهذا يريد أن يعبر عن رفض الأردن لمناورات فرنسا، و إصرارها المتواصل على فصل الصحراء عن الجزائر و الاحتفاظ بها، و بالتالي تأكيد جزائرية الصحراء.

أما ممثل ليبيا السيد محي الدين فكي فألقى خطابا مطولا في هذه الدورة تناول فيه المعضلة الجزائرية، فاضحا الأسلوب الهمجي الذي تمارسه فرنسا في الجزائر، والذي يتنافى و مبادئ هيئة الأمم المتحدة، مبرزا إصرار الشعب الجزائري على افتكاك حريته واستعادة سيادته مهما كان الثمن[65].

نفس الدعم، و بنفس الحماس، عبرت عنه وفود بقية الدول العربية كتونس، والمغرب، و مصر، والسعودية خلال تدخلاتها أو خلال اتصالاتها.

من كل ما سبق ذكره، يتبين لنا أن الخطاب العربي الرسمي، كان قويا، مؤثرا، وذا مصداقية في كواليس وأروقة هيئة الأمم المتحدة فانعكس إيجابا على قرارات هذه الهيئة الدولية، و في عدد المؤيدين للقضية الجزائرية، إذ انخفض مناصرو فرنسا من 27 عضوا خلال الدورة العاشرة إلى 18 عضوا فقط خلال الدورة الثالثة عشر.

و لعل السبب في ذلك يكمن في أن العرب، رغم خلافاتهم العديدة، اتحدت كلمتهم، بل تطابقت حيال القضية الجزائرية، و كانوا يملكون الحجة القانونية [66]، و قد أحسنوا استخدامها، فالتفت حولهم العديد من دول العالم، خاصة الكتلة الآفروآسيوية، كما تمكنوا من إحراج مناصري فرنسا لدفعهم إلى التخلي عن تأييدها، أو على الأقل اتخاذ موقف الحياد عند التصويت على القرارات المتعلقة بالقضية الجزائرية، و كمثال على ذلك امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت عن القرار الآفرو–آسيوي في اجتماع الدورة الثالثة عشر في 13 ديسمبر 1958[67] و هو ما بدا مفاجئا للجميع، و دفع المؤيدين لفرنسا إلى تغيير موقفهم مستقبلا.

كما أنهم، أي العرب، فتحوا العديد من الجبهات العالمية للتأثير في قرارات الهيئة من ذلك اشتراكهم في العديد من المؤتمرات و اللقاءات الدولية، شارحين الواقع الجزائري، و فاضحين السياسة الفرنسية، فساهموا في مؤتمر باندونغ 1955، و أكرا 1958، و منروفيا 1959[68] و غيرها و كلها منابر سياسية هامة تبارى فيها الفرنسيون، أوحلفاؤهم مع العرب لتوجيه قراراتها لخدمة أهدافهم.

هذا إلى جانب أن الموقف الفرنسي كان ضعيفا، مترددا، يفتقر إلى السند الشرعي في دعواه، فيتهرب من المواجهة السياسية، و يلجأ أحيانا إلى أسلوب الكرسي الشاغر مما يربك مناصريه، إضافة إلى أن فرنسا خلقت توترا في علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من البلدان، خاصة تونس، و المغرب، و بلدان عربية أخرى، فصّب كل ذلك في صالح القضية الجزائرية.

هوامش المقال:

(1)- المجاهد ، ع 1143 ، يوم 1982/7/2 ، محمد العيد هارون ، القضية الجزائرية في المحافل الدولية ، ص 77 .

(2)- محمد علوان، ترجمة علي تابليت " الجزائر امام الامم المتحدة " مجلة الذاكرة ع06 نوفمبر 2000 ص 116.

(3)- الجنيدي خليفة و آخرون، حوار حول الثورة ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 1986 ، ص 214.

(4)- المقاومة عدد 5 (12 جانفي 1957) ص 11.

(5)- المصدر السابق.

(6)- أحمد سويكم العمري، أصول العلاقات السياسية ، القاهرة ، 1959 ، ص 219.

(7)- علوان، مرجع سابق ص 118.

(8)- المجاهد، ع 1143، 1982/7/2، ص 79.

(9)- المجاهد، ع 1143، 1982/7/2، ص 79.
(10)- المقاومة عدد 14 (15 ديسمبر 1957) ص 6.
(11)- نفسه ص 7.
(12)- المصدر السابق ص 7.
(13)- المجاهد ع 14 ديسمبر 1957 ص 7.
(14)- العمري، مرجع سابق، ص 219.
(15)- المجاهد ع 14 ديسمبر 1957، ص 6.
(16)- طالما ادعت فرنسا أن قضية الجزائر مسألة داخلية، و أن فرنسا لا تتنازل عن جزء من إقليمها.
(17)- أحمد الشقيري، قضية الثورة الجزائرية ، دار العودة ، بيروت ، (د ، ت) ، ص 38 .
(18)- هارون محمد السعيد، مرجع سابق ص 81.
(19)- المجاهد عدد 27، 22 جويلية 1958 ص 10.
(20)- علوان، مصدر سابق ص 120.
(21)- المجاهد 1143، 2 جويلية 1958- ص 81.
(22)- الشقيري، مصدر سابق ص 46.
(23)- المجاهد، ع 35، 1959/1/15 ص 2.
(24)- المرجع نفسه.
(25)- المجاهد ع 33، 8 ديسمبر 1958.
(26)- نفس المصدر ع 34، 1958/12/24.
(27)- المصدر نفسه.
(28)- انظر: Sliman CHIKH, op.cit., P. 425.
(29)- جريدة لورور الفرنسية 1959/09/17 كذلك الأهرام 1959/9/17.

(30)- محمد علوان، تقديم و ترجمة علي تابليت، الجزائر أمام الأمم المتحدة، مجلة الذاكرة ع 6، نوفمبر 2000، ص124.

(31)- المجاهد، ع 1143، 1982/7/2، ص82.

(32)- جريدة فلسطين، القدس، 26 آب (أوت)، 1959.

(33)- أرشيف جامعة الدول العربية، الدورة العادية 32، قرار 1609 بتاريخ 1959/9/7.

(34)- أعلنت الحكومة المؤقتة يوم 20 نوفمبر 1959 عن استعدادها للدخول في المفاوضات مع الطرف الفرنسي و عينت وفدا لهذا الغرض مكونا من الوزراء الخمسة المعتقلين و هم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد خيضر، الأهرام 1959/11/21.

(35)- محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986 ، ص 465.

(36)- المجاهد، ع 57، 1959/12/15.

(37)- محمد حسنين، مرجع سابق، ص 465.

(38)- المجاهد، ع 57،15 / 12 / 1959 مرجع سابق.

(39)- إن ديغول نفسه لم يكن مستعدا للتفاوض الحقيقي مع جبهة التحرير الوطني و هو ما اعترف به حيث قال في حديث خاص مع بيار لافونت Pierre lafonte " ليس لي أن اعترف بهذه المنظمة (يقصد جبهة التحرير الوطني) فهي تمثل قوة هامة فعلا، لكنها لا تمثل الجزائر، و لا حتى مسلمي الجزائر ".

Hubert Beuve m'ery Onze ans de règne 1958-1969 Flammarion. Paris. 1974, P.169.

كما قال في موضع آخر بحضور بول ديلوفري P.Delovier " لن أسلم الجزائر لجبهة التحرير، لتلك الزمرة من الناس الذين هم عاجزون عن حكم أنفسهم ".

(40)- المجاهد، ع 75، 1959/12/15.

(41)- نفسه.

(42)- العمري، مرجع سابق ص 221.

(43)- المجاهد، ع 57، 1959/12/15.

(44)- نفسه.

(45)- المرجع السابق.

(46)- أحمد بشيرى، الثورة الجزائرية و الجامعة العربية ، منشورات ثالة ، الجزائر 2005 ، ص 115.

(47)- محادثات مولان جرت بين 25- 29 جوان 1960 ،و قد فشلت بسبب العراقيل التي وضعها الطرف الفرنسي ، حيث عامل المبعوثين الجزائريين ، و هما احمد بو منجل و محمد الصديق بن يحي، و كأنهما أسيرا حرب، و كانت المحادثات عبارة عن إنذارات و تهديدات فرنسية للطرف الجزائري، إضافة إلى عدم اعتراف فرنسا بمبدأ استقلال الجزائر.المجاهد ع 1143، 1982/7/2، كذلك المدني، مصدر سابق، ص 550.

(48)- المجاهد ع، 1143، 1982/7/2، كذلك المدني، مصدر سابق، ص 83.

(49)- نفسه.

(50)- نفسه ، ع 108/ 1961/11/13، ص 16.

(51)- نفسه، ع 79، 1960/10/10، ص 4.

(52)- المملكة الأردنية ، وزارة الإعلام ، المجموعة الكاملة لخطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ، ملك المملكة الأردنية الهاشمية 1952 ـ ، خطاب يوم 1960/10/3.

(53)- المجاهد، ع 79، 1960/10/10 ص 4.

(54)- نفسه.

(55)- مركز دراسات الوحدة العربية المجموعة الكاملة لخطب و أحاديث و تصريحات جمال عبد الناصر، ج 3 مصدر سابق ص 458-459.

(56) الشقيري، مصدر سابق ص 103.

(57)- عبد الحميد زوزو: " الأصول السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية لثورة نوفمبر 1954 ، " جريدة اليوم، الأحد 2000/10/29.

(58)- المجاهد، ع 52، 1959/10/5

(59)- انظر تفاصيل أكثر في:

A.N.A. Carton n 2 Dossier N 114. Documents Relatifs au débat sur la question Algérienne a L'O.N.U. 14 ème , 15 ème Et 16ème sessions de L'Assemblée Générale de L'O.N.U. 1959-1960

(60)- المجاهد، ع، 1143، 1982/7/2 ص 83.

(61)- نفسه ، ع111، 1961/12/25 ص 2 .

(62)- الشقيري، مصدر سابق، ص 158.

(63)- أرشيف جامعة الدول العربية، الدورة العادية 36، قرار 1796 ليوم 1961/9/19.

(64)- العمري، مرجع سابق، ص 266.

(65)- طرابلس الغرب، 1961/12/24، ص 2.

(66)- و في هذا المعنى قال الملك الأردني حسين لوفد جبهة التحرير الوطني خلال زيارته له " نحن في خلاف مع بعض الأشقاء العرب، لكننا نلتقي عند النقطة المقدسة، نلتقي و نتعاون عند قضية الجزائر " المدني، مرجع سابق ، 433

(67)- محمد علوان، الجزائر أمام الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 128.

(68)- نفسه، ص 127.